برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-2010/6/11

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها

البند 9 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للموافقة

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2010/9-A/3

24 May 2010

ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الإنمائي
أرمينيا 200128

تطوير التغذية المدرسية المستدامة	
عدد المستفيدين	50 000 (المتوسط السنوي)
مدة المشروع	36 شهراً (2013/6/30-2010/7/1)
كمية الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	6 480 طناً متريا
التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	3 822 300
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	8 000 000

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي في القاهرة (الشرق الأوسط ووسط أسيا وشرقي أوروبا): السيد: الدالي بالقاسمي رقم الهاتف: 066513-3561

كبير موظفي اتصال المكتب الإقليمي في القاهرة (الشرق الأوسط ووسط أسيا وشرقي أوروبا): السيدة: M. Jaring رقم الهاتف: 066513-2342

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

عانت جمهورية أرمينيا من آثار الفيضان الذي ضربها مؤخرا والقفزات التي شهدتها أسعار الوقود والأزمة المالية العالمية. وقد مرت أرمينيا، التي تصنف كواحدة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخول المنخفضة إلى المتوسطة، بحالة من الركود الاقتصادي أشد وقعا مما حدث في معظم البلدان. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15 في المائة في عام 2009. واشتد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الاجتماعية في عامي 2008 و2009.

ومن أجل التصدي للتأثير السلبي للأزمة على تلاميذ المدارس الضغوط المالية على الإنفاق على شبكة السلامة الاجتماعية نتيجة للركود، سوف يقدم **البرنامج** المساعدة لتلاميذ المدارس الابتدائية في المناطق الريفية الفقيرة لمدة ثلاث سنوات، وسيساعد في الوقت نفسه على إنشاء برنامج للتغذية المدرسية تملكه الدولة.

ويوفر المشروع الإنمائي 200128 وجبة متوازنة تغذويا لنحو 000 50 من تلاميذ المدارس الابتدائية في أشد الأقاليم ضعفا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويهدف المشروع إلى التخفيف من حدة أثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على الأسر الضعيفة بتحسين إمكانية حصول الأطفال الريفيين الفقراء على التعليم الابتدائي. كما يقدم المشروع الدعم لإعداد سياسة وبرنامج لتغذية مدرسية وطنية مستدامة يمكن تحمل تكلفتهما ويدخلان في صميم الأولويات والميزانيات الوطنية. وأبدت الحكومة اهتماما باعتماد التغذية المدرسية كشبكة سلامة إنتاجية تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وقدم **البرنامج** في الماضي المساعدة لمدارس في أرمينيا من خلال العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش "المساعدة الانتقالية للإغاثة والإنعاش للجماعات الضعيفة". وتأسيسا على الدروس الإيجابية المستفادة من العملية المتعلقة بالتغذية المدرسية، سوف يعمل **البرنامج**، بالتعاون مع منظمة روسية غير حكومية، هي المعهد الاجتماعي والصناعي للخدمات الغذائية، وشركاء التنمية الآخرين، لتقديم المشورة في مجال السياسات والدعم التقني للحكومة لإعداد برنامج للتغذية المدرسية المستدامة يرتبط بالإنتاج والتصنيع الزراعيين.

ويتفق المشروع مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2010 – 2015)، ويسهم في تحقيق الهدفين الأول والثاني من الأهداف الإنمائية للألفية[1] والهدفين الرابع والخامس من الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**.[2]

[1] الهدف الاستراتيجي الأول- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ الهدف الاستراتيجي الثاني- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

[2] الهدف الاستراتيجي الرابع- الحد من الجوع المزمن ونقص الأغذية؛ الهدف الاستراتيجي الخامس – تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك استراتيجيات تسلم المشروعات والشراء المحلي.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لأرمينيا 200128 "تطوير التغذية المدرسية المستدامة" (WFP/EB.A/2010/9-A/3)، رهنا بتوافر الموارد.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل الأوضاع

1- أرمينيا بلد صغير غير ساحلي في القوقاز يبلغ عدد سكانه 3.2 مليون نسمة. وأكثر من نصف سكانه حضر ويعيش ثلثهم في العاصمة يريفان. وهي ذات دخل منخفض إلى متوسط. وبين عامي 2004 و2008، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي 12 في المائة سنويا، وجاء قطاعا التشييد والخدمات في المقدمة وتحقق هذا النمو بفضل التحويلات المالية من الخارج وتدفقات رأس المال.

2- ساعد النمو الاقتصادي، حتى الربع الثالث من عام 2008، على زيادة الإنفاق الحكومي في مجال المنافع والخدمات الاجتماعية. وأسهمت هذه التغيرات الإيجابية، التي اقترنت بزيادة تدفق التحويلات الخاصة، في الحد من الفقر في أرمينيا. وانخفضت النسبة العامة للفقر من 35 في المائة في عام 2004 إلى 23 في المائة في عام 2008، في حين قلت النسبة المئوية للفقر المدقع من 6 في المائة إلى 3 في المائة. كما تراجعت فجوة الفقر وحدته.[3]

3- وأحرز تقدم صوب تحقيق عدد ممن الأهداف الإنمائية للألفية: فارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية من 88 في المائة في عام 2000 إلى 93 في المائة في عام 2007؛ وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من 16.3 في عام 2000 إلى 12.3 لكل 000 1 مولود حي في عام 2007؛ وانخفض معدل الوفيات النفاسية لكل 000 100 حالة من 52 حالة في عام 2000 إلى 15 حالة في عام لكل 2007؛ وزادت نسبة الحصول على الماء الصالح للشرب من 88 في المائة من عدد السكان في عام 2000 إلى 94 في المائة في عام 2007؛ وزادت نسبة الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة من 63 في المائة من عدد السكان في عام 2000 إلى 67 في المائة في عام 2007.

4- وأطاحت الأزمة المالية العالمية بكثير من المكاسب التي حققها البلد مؤخرا. فقد واجهت أرمينيا، باعتبارها بلدا يعتمد اقتصاده على الصادرات من الأغذية والوقود بطئا ملحوظا في النمو وتدهورا في مستويات المعيشة نتيجة للانخفاض الحاد في التحويلات المالية من الخارج في عام 2008 والركود الاقتصادي في عام 2009.

5- ونتيجة للأزمة الاقتصادية، عانت أرمينيا من ثلاث أزمات متزامنة: 1) فقدان الطلب على الصادرات؛ 2) انهيار أسعار صادرات الفلزات؛ 3) الانخفاض الحاد في التحويلات المالية من الخارج وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وشهدت التحويلات المالية من الخارج، التي بلغت 1.06 مليار دولار أمريكي أو ما يقارب 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، انخفاضا شديدا بلغ 30 في المائة في الشهور السبعة الأولى من 2009،[4] بالنظر إلى أن الأزمة المالية اتسمت بحدة خاصة في الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى التي تأتي منها التحويلات.

6- وفي عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15 في المائة. ويعكس ذلك انهيارا في قطاع التشييد، نتيجة لانتهاء فترة الازدهار التي اعتمدت على التحويلات المالية من الخارج والانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للفلزات غير الحديدية والمواد الكيميائية في أواخر عام 2008. ويستورد البلد نصف الحبوب الغذائية التي يحتاجها، الأمر الذي يجعله ضعيفا أمام التغيرات المفاجئة في الأسعار. وفي حين لا يسهم القطاع الزراعي إلا بنحو 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تبلغ نسبة من يعملون في هذا القطاع 44 في المائة من قوة العمل.

7- واشتد الفقر كما اشتدت هشاشة الأوضاع الاجتماعية أثناء الأزمة، ليمحو تماما معظم مكاسب السنوات الخمس السابقة. وقدرت نسبة الأرمينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو 28.4 في المائة في الربع الثاني من عام 2009،

[3] البنك الدولي 2009، أرمينيا: استراتيجية الشراكة القطرية. مايو/أيار 2009.

[4] صندوق النقد الدولي، 2009: جمهورية أرمينيا، الاستعراض الثاني في إطار الترتيبات الاحتياطية.

مرتفعة بذلك عن نسبة 25.6 في المائة التي سجلت في نفس الفترة من العام السابق. وتضاعف تقريبا مستوى الفقر الحاد مرتين ليصل إلى 6.9 في المائة أو بعدد يقدر بنحو 000 107 شخص بالقيم المطلقة. ويقدر البنك الدولي أن عدد من يعيشون في فقر مدقع في عام 2010 يمكن أن يتجاوز العدد الإجمالي في عام 2004 بنحو 000 77 شخص.[5]

8- ونظرا لتدهور الأحوال فقد زاد الطلب على الحماية الاجتماعية. ولا تكفي الموارد الحكومية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ويؤدي انعدام الحماية للأسر المنخفضة الدخل إلى التوتر الاجتماعي، الذي تضاعف منه الزيادة المطردة في أسعار الأغذية، والبطالة، والفارق الكبير في الدخل بين الأغنياء والفقراء. ويختلف تأثير الأوضاع على النساء عن تأثيرها على الرجال، في حين يمكن أن يكون الأثر السلبي على صحة وتعليم الأطفال في الأسر المنخفضة الدخل شديدا. ووفقا للدراسة الاستقصائية الديموغرافية الصحية لأرمينيا لعام 2005، يعاني 13 في المائة من الأطفال دون الخامسة من التقزم، و5 في المائة منهم من الهزال، و4 في المائة من نقص الوزن. وينتظر أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم الأحوال التي تعبر عنها هذه المؤشرات.

9- وينتظر أن يكتسب الاقتصاد زخما إيجابيا في 2010، مع زيادة التحويلات المالية الخارجية بسبب الإنعاش المتوقع في الاتحاد الروسي. غير أن الحكومة ستظل تواجه قيودا تتعلق بالميزانية، وليس من المنتظر أن ينمو الاقتصاد بمعدلاته السابقة قبل انقضاء فترة من الوقت.

الأمن الغذائي

10- أعد **البرنامج** دراسة تتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية على الأسر الضعيفة في بلدان مختلفة، بما فيها أرمينيا.[6] وأجرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأرمينية في أغسطس/آب 2009.[7] دراسة استقصائية أسرية مشتركة مع الأمم المتحدة تحت قيادة **البرنامج** عن تأثير الأزمة المالية على هشاشة أوضاع الأسر. وأظهرت الدراستان أن انعدام الأمن الغذائي تأثير وأن الأزمة كانت لها عواقب قاسية بصفة خاصة على الجماعات الفقيرة والضعيفة، التي تكون آليات معالجتهم للصدمات الاقتصادية محدودة.

11- وأكدت الدراسة الاستقصائية للأسر أن 12 في المائة من العمالة المهاجرة إما عادت أو تخطط حاليا للعودة إلى أرمينيا، الأمر الذي يسهم في زيادة التنافس، والبطالة، والتوتر في سوق العمل الداخلي. ومنذ عام 2008، طرأت زيادة كبيرة على كمية الأغذية المشتراة بالأجل في الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع؛ ولم يكن لدى 30 في المائة من الأسر الضعيفة ما يكفيها من الأغذية أو الأموال لشراء الأغذية في الأسبوع السابق، رغم أن الدراسة الاستقصائية أجريت أثناء موسم الحصاد في يوليو/تموز - أغسطس/آب 2009 عندما كانت أسعار الفاكهة والخضر أقل بدرجة ملموسة منها في باقي العام. واضطر أكثر من خمسين في المائة من هذه الأسر إلى استهلاك أغذية أقل وأرخص ثمنا؛ واشترى 25 في المائة أغذية بالأجل أو اعتمدوا على الدعم المقدم من الأقارب؛ وقلل 20 في المائة عدد الوجبات اليومية أو كمية الأغذية التي يأكلونها؛ وحد 5 في المائة من الكمية التي يستهلكها أفرد الأسرة من البالغين لإتاحة الفرصة للأطفال الصغار ليحصلوا على الطعام.

---

[5] البنك الدولي، 2009: استراتيجية الشراكة القطرية لجمهورية أرمينيا، 2009-2012.

[6] **البرنامج**. 2009. تأثير الأزمة المالية العالمية- دراسة حالة أرمينيا.

[7] المعهد الوطني للبحوث العالمية والاجتماعية و**البرنامج**: رصد تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الأسر (مسودة).

12- وأجرى **البرنامج** دراسة أخرى في فبراير/شباط 2010[8] لتوفير معلومات محدثة عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية في أرمينيا على مستويي الاقتصاد الكلي والأسرة. وأكدت هذه الدراسة خطورة الوضع، وأوصت، في جملة أمور أخرى، بأن يستأنف **البرنامج** تقديم المساعدة للتغذية المدرسية لأشد الجماعات ضعفا.

التعليم في المرحلة الابتدائية وما قبلها

13- يمر نظام التعليم في أرمينيا بعملية إصلاح تشمل الانتقال إلى نظام يتألف من 12 سنة، مع إدخال مستوى للتعليم في سن ما قبل المدرسة لمدة عام واحد وذلك بالنسبة للأطفال دون السادسة لإعدادهم للمدرسة الابتدائية. ويعد ذلك مهما بصفة خاصة للأطفال الذين يعيشون في المناطق المهمشة.

14- وتشمل الإصلاحات التوسع في المناهج التعليمية وتحسين جودة التدريس، مع استحداث طرائق تدريس تفاعلية محورها الطفل وتطوير البنية الأساسية. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، الدعم لوزارة التربية والعلوم على المستويين الوطني والمحلي لتحقيق التكافؤ في فرص الحصول على تعليم جيد.

15- ورغم أن الإنفاق الحكومي على التعليم زاد من 1.2 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في 2002 إلى 3 في المائة في 2008، فقد خصصت معظم الأموال لرواتب المعلمين. والهدف الذي وافقت عليه الحكومة في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الحالي هو 4 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي بحلول عام 2015. غير أن قيود الميزانية التي فرضتها الأزمة المالية كان لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي، وحدت بشكل خاص من التحسينات المخطط لها في مجال التعليم.

16- والالتحاق بالمدارس إلزامي في أرمينيا حتى الصف التاسع، غير أن هناك زيادة تدعو إلى القلق في عدد الأطفال الذين يتسربون من التعليم، إذ ارتفع هذا العدد من 1 417 في عام 2003 إلى 7 534 في عام 2007 . وتعد أوجه التفاوت في الحصول على الفرص التعليمية شاغلا رئيسيا: فمعدلات التسرب أعلى في المناطق الريفية وبين جماعات الأقليات؛ ومعدلات الالتحاق أقل في المناطق الريفية؛ ويقل احتمال الالتحاق بالتعليم الثانوي بين المقيمين في الريف بنحو 1.8 مرة عن المقيمين في المناطق الحضرية. وتقل معدلات الالتحاق بالمدرسة الثانوية العليا ومدارس ما قبل سن التعليم بين السكان الفقراء بدرجة ملموسة.

17- وبينت دراسة أجراها اليونيسيف قبل الأزمة الراهنة أن نسبة الغياب بين الطلاب بلغت 10 في المائة، وأنها تعزى إلى الفقر، والمرض المتكرر، والحاجة إلى الاعتناء بالثروة الحيوانية والاضطلاع بأي أعمال أسرية أخرى. بل إن الأزمة جعلت من الصعب على أبناء الفقراء الحضور إلى المدرسة بانتظام. وأثار اقتران توقف مساعدة **البرنامج** في 2008 بتأثير الأزمة الاقتصادية في 2009 مخاوف شديدة.

التعاون في الماضي والدروس المستفادة

18- بدأت مشاركة **البرنامج** في أرمينيا في 1993 بعمليات طارئة لتوزيع الأغذية على اللاجئين والنازحين. وفي وقت لاحق، امتدت المساعدة إلى أشخاص ضعفاء آخرين كانوا يعانون نتيجة لأزمتي الاقتصاد والطاقة، والصراع المسلح،

[8] **البرنامج** 2010: تقييم عاجل لتتبع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في أرمينيا (مسودة).

وعمليات الحصار، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وفي عام 2002، أدمجت التغذية المدرسية في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش "المساعدة الانتقالية للإغاثة والإنعاش للجماعات الضعيفة"، التي استفاد منها عدد يصل إلى 30 000 من تلاميذ المدارس الابتدائية في كل سنة. ونفذت التغذية المدرسية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ واختارت الإدارات التعليمية المحلية المدارس على أساس معايير مثل: 1) وقوع المدارس في مناطق ضعيفة، أو جبلية، أو حدودية، أو في مجتمعات محلية بها أعداد كبيرة من الأسر الضعيفة التي ترأسها نساء؛ 2) عدم الانتظام في الحضور إلى المدرسة؛ 3) وجود مجالس للآباء في المدارس ترغب في التعاون وتعبئة الأغذية والموارد الأخرى.

19- وفي عام 2005، اضطلع **البرنامج** باستعراض داخلي للعمليات[9]. ووجد أن الغذاء مقابل التعليم أسهم في المحافظة على الانتظام في الحضور إلى المدرسة مع تخفيف حدة الجوع في الأجل القصير وذكر نظار المدارس والمعلمون أن الوجبات اليومية حسنت تركيز الأطفال. وزاد الآباء والمجتمعات المحلية مشاركتهم في المدارس بالتبرع بالأغذية والأصناف الأخرى والاضطلاع بدور في تنفيذ التغذية المدرسية. وأوجد **البرنامج** رابطة قوية بين المدارس والمجتمعات المحلية وأبدى الآباء تقديرا ودعما ونما في الأطفال إحساس قوى بالانتماء إلى مدارسهم. وفي حالات كثيرة مكن الغذاء مقابل العمل المجتمعات المحلية من تجديد المدارس التي كانت في حالة سيئة جدا حتى يمكن تأهيلها للإدراج في عنصر التغذية المدرسية في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

20- وعقدت بعثة مشتركة بين **البرنامج** والمانحين، توجهت إلى أرمينيا في مارس/آذار 2010، مقابلات شخصية مع المعلمين والطلاب من مدارس سبق تقديم المساعدة لها ووجدت أدلة على وجود أطفال جائعين في غرف الدراسة؛ وكانت هناك حاجة إلى إعادة تقديم الوجبات المدرسية حتى يستطيع الأطفال التركيز ويتحسن أداؤهم مع استمتاعهم بصحة وتغذية أفضل. وذكر المعلمون أن الزيادة في البطالة وعودة العمالة المهاجرة كان لهما أثار سلبية على الأطفال، كانخفاض استهلاك الأغذية وجودتها، الأمر الذي أسهم بدوره في ضعف التركيز وزيادة نسبة التغيب عن المدرسة.

21- وكان معنى الإنهاء التدريجي للعملية، الذي كان مخططا له، عدم حصول المدارس على مساعدة من **البرنامج** في العام الدراسي 2008-2009، ومن ثم لن تكون هناك تغذية مدرسية. وكان واضحا أنه بغير التمويل من الحكومة المركزية، فإن السلطات المحلية والمدارس والمنظمات المجتمعية لن تكون قادرة على تولي أمر التغذية المدرسية على النحو المتصور أصلا في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وللدعم المحلي أهمية بالغة غير أن التنسيق المركزي والدعم من خلال الميزانية مطلوبان أيضا لتنفيذ برنامج تغذية مدرسية مستدامة في أرمينيا.

استراتيجية المشروع

الغايات والأهداف

22- يتفق المشروع مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2010-2015 في أرمينيا، الذي يولي أهمية كبرى لسياسات واستراتيجيات التعليم الشاملة التي تكفل حصول أشد الأشخاص ضعفا على تعليم مدرسي جيد، وبقاءهم في المدارس. وسوف يسهم المشروع في الحد من الجوع وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدفان الإنمائيان للألفية 1 و2) بتمكين الأطفال في المناطق الريفية الفقيرة من الاستفادة الكاملة من التعليم الابتدائي.

[9] **البرنامج** 2005: استعراض ما بعد العمل.

23- وهدف المشروع هو تحسين حصول الأطفال على التعليم الابتدائي ووضع الأسس لبرنامج تغذية مدرسية وطني محلى النشأة ومستدام.

24- وتشمل النتائج المنتظرة: 1) زيادة الانتظام في الحضور للمدرسة، والاستمرار فيها، والأداء المدرسي؛ 2) استراتيجية وخطة تنفيذ وطنيتين للتغذية المدرسية.

25- وتشمل المكاسب المباشرة والطويلة الأجل تحسين الحصول على التعليم، وتحسين صحة وتغذية الأطفال في سن التعليم المدرسي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفي الأجل القصير، سوف يقدم المشروع الدعم للحكومة في تطوير شبكات السلامة الاجتماعية الإنتاجية في وقت تفرض فيه قيود على الميزانية ويسود فيه انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفقيرة.

26- يعالج المشروع الهدف الاستراتيجي 4 **للبرنامج**- الحد من الجوع المزمن وسوء التغذية- والهدف الاستراتيجي 5 **للبرنامج**- تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات التسليم والشراء المحلي.

استراتيجية التنفيذ

27- سوف ينفذ المشروع في أكثر مناطق الوحدات الإدارية معاناة من انعدام الأمن الغذائي وهي أراغاتسوتن، أرمافير، جيغاركونيك، لورى، شيراك، وتافوش. ونفذ **البرنامج** برنامجا للتغذية المدرسية في معظم هذه المناطق بين عامي 2002 و2008. وسوف يتم تعديل الاستهداف باستخدام بيانات التقدير المحدثة المستخلصة من الدراسة الاستقصائية الوطنية للأمن الغذائي التي أجريت تحت قيادة **البرنامج** في 2009. وسوف يستهدف عنصر المساعدة الغذائية المباشرة في المشروع 50 000 من تلاميذ المدارس في 700 مدرسة، يحتاجون إلى 6 480 طنا متريا من الأغذية على مدى ثلاث سنوات.

28- سوف تقدم الوجبات المدرسية خمسة أيام في كل أسبوع ولمدة 180 يوما من العام الدراسي. وفي السنتين الأوليين، سوف يتم استيراد معظم الأغذية؛ أما في العام الثالث، فينتظر أن ينتقل المشروع إلى الشراء المحلي لمعظم أصناف الأغذية المطلوبة.

29- وسوف يستفيد المشروع من الخبرة المكتسبة من تنفيذ التغذية المدرسية من خلال العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، التي أثبتت نجاحها وجدواها من حيث التكلفة. وأنشئت هياكل منظمة تخضع للمساءلة لإدارة التغذية المدرسية تشارك فيها مجالس الآباء وذلك في إطار نشاط الغذاء مقابل التعليم الذي نفذ من قبل والذي يمكن الاستعانة به مرة أخرى. سوف يعزز نشاط التغذية المدرسية الجديد الارتباط بين المدارس والمجتمعات المحلية. وبقيت أيضا من العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش مرافق المطابخ/المقاصف المحسنة التي تم إصلاحها من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل، والموائد، والمقاعد، وأوان الطهي.

30- تمثل هذه الترتيبات التنفيذية نقطة الانطلاق لهذا المشروع. ومع ذلك، وفي الحين الذي ثبتت فيه فعالية هذا النموذج في إطار نشاط إنساني موجه جغرافيا، فإنه قد لا يكون مناسبا في الأجل الطويل لبرنامج تغذية مدرسية يهدف إلى التغطية على المستوى الوطني بسبب اعتماده على المساهمات الطوعية من الآباء. وسوف تكون هناك حاجة إلى إعداد ترتيبات رسمية لتوفير الأغذية؛ وفي الأجل الطويل، سوف يعتمد هذا على المشتريات المحلية، وبالتالي يضمن طلبا ثابتا على منتجات المزارع الوطنية والأغذية المصنعة.

31- ومع تطور المشروع إلى برنامج وطني، سوف يتم تعديل الحصص الغذائية واستراتيجية التنفيذ بإدخال تنقيحات على خطة العمليات يتفق عليها بين **البرنامج** والحكومة.

استراتيجية الاستدامة

32- سوف يقدم **البرنامج** والمعهد الاجتماعي والصناعي للخدمات الغذائية وشركاء التنمية الآخرون المساعدة للحكومة في إعداد سياسات واستراتيجيات التغذية المدرسية الوطنية من خلال عمليات تشاور ذات قاعدة عريضة. وسوف يحتفظ المشروع بعنصر قوى من دعم المجتمع المحلي ويسهل في نفس الوقت إعداد برنامج تغذية مدرسية مستدام ممول من الحكومة يتسم باللامركزية ويقوم على أساس معايير ومبادئ توجيهية وطنية. وسوف يتم تعديل نماذج تغذية مدرسية مشابهة ذات مسؤولية وطنية في بلدان أخرى بحيث تلائم الحالة في أرمينيا.

33- ويعد أي برنامج وطني للتغذية المدرسية استكمالا للإصلاحات التعليمية والتحسينات في المناهج الدراسية التي يجري إدخالها. وسوف تساعد هذه الحزمة من السياسات التعليمية على كفالة استفادة كل الأطفال من قدرتهم على التعلم. وسوف يكون برنامج التغذية المدرسية المستدام، من الناحية المالية، جزءا لا يتجزأ من سياسات الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقا. وفي حين تقدم الوجبات المدرسية المجانية لأطفال الأسر المنخفضة الدخل، فإنه ينتظر من الآباء الذين يملكون الوسيلة للمساهمة في تكاليف الوجبات المدرسية أن يفعلوا ذلك. وهكذا يصبح **البرنامج** شبكة سلامة إنتاجية وطنية يمكن تحمل نفقاتها، وتتكامل مع السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية.

الإدارة والرصد والتقييم

34- أنشئت هيئة تنسيق وطنية بين الوزارات، وعينت وزارات التعليم والعلوم، والعمل والشؤون الاجتماعية، والزراعة، مسؤولين رفيعي المستوى وموظفين فنيين للعمل في هذه الهيئة. وسوف تقوم هذه الآلية للتنسيق على مستويين: 1) مستوى أول لتنفيذ مشروع المساعدة الغذائية لنحو 50 000 من تلاميذ المدارس في الأجل القصير، بدءا من سبتمبر/أيلول 2010؛ 2) ومستوى ثان لتوجيه إعداد سياسة تغذية مدرسية وطنية وتنفيذ التدابير الفنية والقانونية اللازمة لإدماج برنامج للتغذية المدرسية في منظومات شبكة السلامة الوطنية. وسوف يقدم **البرنامج** الدعم لآلية التنسيق المنشأة حديثا لوضع خطة تشغيلية لاستئناف تقديم الوجبات المدرسية فورا في أشد المناطق ضعفا وتحديد استراتيجية تغذية مدرسية وطنية تكفل تخصيص المدارس للأموال لبرامج التغذية المدرسية، التي تديرها السلطات المحلية.

35- وسوف يعمل **البرنامج** مع الإدارات التعليمية على مستوى المقاطعات لاختيار المجتمعات المحلية والمدارس بناء على البيانات المحدثة لتقدير هشاشة الأوضاع وكفالة امتلاكها للمرافق المناسبة للتنفيذ.

36- وسوف يدخل **البرنامج** في اتفاقات شراكة مع المعهد الاجتماعي والصناعي للخدمات الغذائية ومؤسسات أخرى وشركاء تنمية آخرين لتوفير تنمية القدرات والمشورة للحكومة. ويشمل هذا: 1) تيسير حلقات العمل الوطنية والأنشطة الأخرى؛ 2) التدريب على إدارة برامج التغذية المؤسسية، واللوجيستيات والمشتريات؛ 3) تقديم المشورة إعداد خطوط توجيهية وأدلة وطنية؛ 4) الابتكار والبحوث.

37- وسوف تصل الأغذية المشتراه دوليا عن طريق السكك الحديدية من ميناء بوتى في جورجيا. وسوف يكون هناك مكتب رئيسي ومستودع في يريفان، ومستودع في فانادزور- وهي نقطة دخول إلى البلاد باستخدام السكك الحديدية من

جورجيا وتعد واحدة من المدن المشمولة **بالبرنامج**. ولنقل الأغذية إلى مواقع المشروع، سوف يتعاقد **البرنامج** مع شركات شحن خاصة على أساس تنافسي ويستعين بخدماتها لفترات تتكون كل منها من ستة أشهر. وسوف يستمر نظام معالجة وتحليل وإدارة حركة السلع (COMPAS) لتتبع مسار الأغذية.

38- وسوف يغطي **البرنامج**، في العام الأول كامل تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. وتغطي الحكومة 50 في المائة من تكلفة النقل الداخلي والتخزين والمناولة في العام الثاني و100 في المائة في العام الثالث.

الرصد والتقييم

39- سوف تقوم برصد المشروع بطريقة منتظمة، منظمة غير حكومية يتم التعاقد معها لهذا الغرض على أساس مدى توفر الموظفين المؤهلين لهذا العمل لديها.

40- وكجزء من جيل جديد من أنشطة تنمية القدرات لتعزيز التغذية المدرسية المستدامة في إطار سياسة التغذية المدرسية المنقحة **للبرنامج**[(10)]، سوف يتم رصد المشروع على مستوى المنظمة بهدف البناء على أساس التجارب وأفضل الممارسات وتبادلها.

[(10)] "سياسة **البرنامج** في مجال التغذية المدرسية" (WFP/EB.2/2009/4-A)

الملحق الأول

توزيع تكاليف المشروع			
الأغذية [1]	**الكمية** *(بالطن المتري)*	**متوسط تكلفة الطن المتري** *(بالدولار)*	**القيمة** *(بالدولار)*
الحبوب الغذائية	3 780	430	1 625 400
البقول	360	840	302 400
الزيوت	180	1 200	216 000
الحنطة السوداء	1 90	550	1 039 500
حليب مجفف كامل الدسم	180	3 000	540 000
سكر	90	1 100	99 000
مجموع الأغذية	**6 480**		**3 822 300**
النقل البري والتخزين والمناولة[2]			101 500
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			1 420 650
تكاليف الدعم المباشرة[3]			2 132 200
مجموع التكاليف المباشرة التي يتحملها **البرنامج**			**7 476 650**
تكاليف الدعم غير المباشرة (7.0 في المائة) [4]			**523 350**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**8 000 000**

[1] هذه سلة أغذية افتراضية وضعت لأغراض إعداد الميزنة. ويمكن أن تتباين محتوياتها.

[2] تقدر التكلفة الإجمالية للنقل الداخلي والتخزين والمناولة ما مقداره 000 203 دولار أمريكي. وسيقدم **البرنامج** إعانة مالية بنسبة 50 في المائة كما تم توضيحه في الفقرة 38.

[3] رقم إرشادي لغرض الإحاطة والعلم. ويتم سنويا استعراض المبلغ المخصص في إطار تكاليف الدعم المباشرة.

[4] يمكن للمجلس، أثناء تنفيذ المشروع، تعديل معدل تكاليف الدعم غير المباشرة.

الملحق الثاني

الجدول 1: المستفيدون		
أولاد	**فتيات**	**المجموع**
25 000	25 000	**50 000**

الجدول 2: الحصة الغذائية اليومية[5] *(غرام/شخص/يوم)*		
أصناف الأغذية	**الحصة 1 (120 يوما كل سنة)**	**الحصة 2 (60 يوما كل سنة)**
طحين قمح مقوى	210	
البقول	20	
الزيوت النباتية	10	
الحنطة السوداء		210
الحليب المجفف الكامل الدسم		20
السكر		10
المجموع	**240**	**240**
مجموع السعرات الحرارية/يوم	891	875
بروتين *(غرام)*	29.8	28.1
دهن *(غرام)*	13.4	8.6

[5] تقدم الحصتان بالتعاقب أثناء فترة الـ 180 يوما ويمكن إعادة النظر فيها.

الملحق الثالث: الإطار المنطقي

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات	الموارد المطلوبة
الحصيلة 3 لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: يتحسن الحصول على الخدمات الاجتماعية وجودتها لاسيما بين الجماعات الضعيفة. **الحصيلة 3-3 :** تكفل السياسات والاستراتيجيات التعليمية الشاملة الحصول على التعليم المدرسي الجيد والاستمرار فيه بالنسبة لأكثر الأشخاص ضعفا ***النتيجة 3-3-1*** تعززت قدرة وزارة التعليم والعلوم على المستويين القومي ودون القومي لكفالة الحصول على تعليم جيد بطريقة منصفة وشاملة ***النتيجة 3-3-3*** تمت تنمية القدرة الوطنية على تحسين استعداد الطفل التطوري لبدء التعليم الابتدائي في الوقت المناسب وبخاصة الأطفال المهمشين	**مؤشرات حصائل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية:** ➢ معدل التسرب: خط الأساس: 1.6 في المائة لكل مجموعات الأعمار(العام الدراسي 2004-2005) الهدف لعام 2015: 0.5 في المائة ➢ المعدل الصافي للالتحاق والمعدل الصافي للحضور للمدارس الابتدائية (مقسما حسب الجنس): خط الأساس: المدارس الابتدائية 95.9 في المائة (2005 DHS) منهم 80 في المائة للأولاد؛ و84 في المائة للفتيات الهدف لعام 2015: المدارس الابتدائية 99.4 في المائة ➢ مجموع الأطفال دون السادسة الملتحقين ببرامج ما قبل سن المدرسة: الخط الأساس (2010): 22 في المائة الهدف لعام 2015: 95 في المائة ➢ الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي): خط الأساس للتعليم: 3 في المائة (2008) الهدف لعام 2015 :4 في المائة	الافتراضات: التزام الحكومة بتحسين الحصول على التعليم وجودته، لاسيما بين أشد الجماعات ضعفا المخاطر: ضعف قدرات الإدارات الحكومية في مجال إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التعليمية الشاملة لكفالة الحصول المنصف على التعليم	

الملحق الثالث: الإطار المنطقي

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات	الموارد المطلوبة
الهدف الاستراتيجي 4 للبرنامج: الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية			
الحصيلة 4-2: زيادة الحصول على التعليم وتنمية رأس المال البشري في المدارس التي تحصل على المساعدة	➢ الحضور إلى المدرسة: عدد الأيام المدرسية التي يحضر فيها الفتيات والأولاد الفصول الدراسية كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للأيام المدرسية الهدف: تحقيق أو تجاوز زيادة سنوية بنسبة 2 في المائة في معدل الحضور لـ 80 في المائة من المدارس التي تحصل على المساعدة ➢ التسرب: عدد الفتيات والأولاد الذين يتسربون من المدرسة الهدف: تحقيق أو تجاوز نقص سنوي بنسبة 2 في المائة لـ 80 في المائة من المدارس التي تحصل على المساعدة ➢ تحسن أداء التعلم الهدف: زيادة معدل النجاح للأولاد والفتيات	الافتراضات التزام ودعم السلطات الوطنية والمحلية المشاركة الفعالة من اتحادات المدارس المخاطر: عدم توفر الأموال الحكومية الكافية	**البرنامج**: 7.3 مليون دولار

الملحق الثالث: الإطار المنطقي

سلسلة النتائج (النموذج المنطقي)	مؤشرات الأداء	المخاطر والافتراضات	الموارد المطلوبة
النتيجة 2-4:تغطية التغذية المدرسية تتفق مع برنامج العمل	➢ عدد المدارس التي تحصل على المساعدة من **البرنامج** ➢ المخطط له مقارنة بالفعلي ➢ عدد الأطفال الذين يحصلون على المساعدة ➢ الأعداد التي تم الوصول إليها كنسبة مئوية من الخطة ➢ كمية الأغذية المقدمة ➢ كمية الأغذية المقدمة كنسبة مئوية من الخطة	الافتراض: القدرة الكافية على التنفيذ على مستوى المدرسة والمجتمع المحلى المخاطر: تأخر وصول أموال المانحين	
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية			
الحصيلة 5-1 زيادة فرص التسويق على المستوى الوطني مع مشتريات محلية تحقق مردودية التكاليف **الحصيلة 5-2** إحراز تقدم نحو حلول للجوع ذات مسؤولية وطنية	➢ الأغذية المشتراة محليا كنسبة مئوية من الأغذية الموزعة في البلد ➢ استراتيجية انتقالية نحو إكمال برنامج تغذية مدرسية حكومي، بما في ذلك: – إعداد الخطط التشغيلية – تحقيق المعالم الأساسية المتفق عليها في الوقت المحدد – تعيين الحكومة للموظفين المناسبين – تخصيص الميزانية للتغذية المدرسية – تغذية مدرسية محلية المنشأ	الافتراضات الأسعار الوطنية تنافسية. التزام الحكومة ببرنامج تغذية مدرسية وطنية المخاطر ضعف قدرات الإدارات الحكومية في مجال إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للتغذية المدرسية وتخصيص الأموال الكافية	**البرنامج**: 000 700 دولار أمريكي

الملحق الثالث

مناطق عمليات البرنامج في أرمينيا

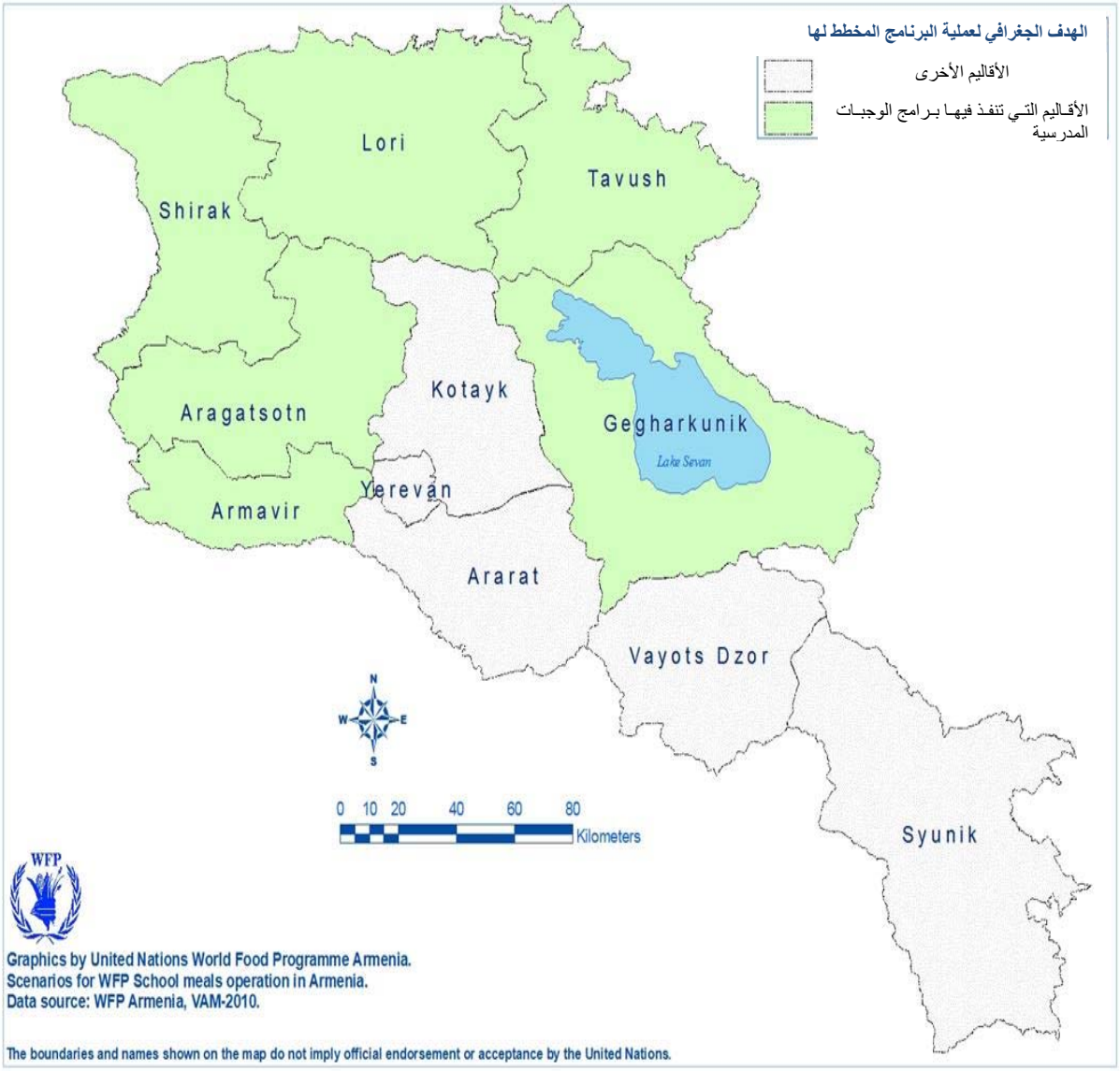

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة.